الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
2020-2019

الدورة العادية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية (عدد 15 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس : 13 فيفري 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة : 20 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 13 مارس 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال**

مقرر مساعد: هشـام العجبونـي **مقرر مساعد:**

غازي القروي

نظر اللجنة في مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة :** 20 فيفري 2020

- **جلسات اللجنة :**

- جلسة يوم 13 مارس 2020: النظر في مشروع القانون،
- جلسة يوم 15 أفريل 2020: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي،
- جلسة يوم 22 أفريل 2020: التصويت على نص مشروع القانون.
- جلسة يوم 27 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة.

- **قرار اللجنة :** الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

(06 نعم، 01 محتفظ، 00 رافض).

- **تاريخ إنهاء الأشغال** : 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية (عدد 15 / 2020)

أولا: تقديم مشروع القانون:

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 30 جانفي 2020 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدره 89,2 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 278,840 مليون دينار تونسي لتمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن

والمكلفة بتنفيذه وقيادته وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

1) أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم تطوير الحوكمة الالكترونية وتركيز النظم المعلوماتية لتحسين الخدمات الإدارية خاصة منها المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم والموجّهة بصفة مباشرة للمواطن. ويستهدف هذا البرنامج الفئات ضعيفة الدخل والفئات الهشة (الأميين وذوي الاحتياجات الخصوصية) والنساء في المناطق الريفية قصد تسهيل نفاذهم لهذه الخدمات.

2) كلفة البرنامج ومبلغ القرض:

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير الكلفة الجملية للبرنامج بقرض قدره 89,2 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 278,840 مليون دينار تونسي.

3) مكونات البرنامج:

يتمحور البرنامج حول 3 مكونات:

- وضع حلول مؤسساتية ورقمية للخدمات الموجهة للمستعملين باستعمال حلول تكنولوجية معلوماتية وذلك من خلال:

- تحسين تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعي (التقاعد والتأمين على المرض)،

- تحسين تقديم الخدمة والجودة والمساءلة وتوجيه المستخدم لخدمة التعليم،

- تحسين النفاذ إلى الخدمات للجميع ودعم الجودة،

- تطوير قدرات القطاعين العام والخاص في إسداء الخدمات وذلك من خلال:

- في قطاع الحماية الاجتماعية: (أ) تطوير سجل اجتماعي رقمي (بما في ذلك معرف اجتماعي)، (ب) الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز تبادل البيانات وقابلية التشغيل البيني داخل وزارة الشؤون الاجتماعية ومع مسدي الخدمات،

- في قطاع التعليم: (أ) تطوير سجل رقمي للهوية وقاعدة بيانات وأرقام للتلاميذ (في المرحلة الابتدائية والثانوية)، (ب) تطوير نظام فردي لتسجيل الدخول لجميع التطبيقات والخدمات الرقمية، (ج) القيام بأنشطة تهدف إلى تعزيز تبادل البيانات وقابلية التشغيل البيني داخل وزارة التربية ومع مسدي للخدمات.

- دعم شبكات الاتصال في قطاعي التعليم والحيطة الاجتماعية لضمان نفاذ عادل وجودة الخدمات.

4) الشروط المالية:

- نسبة الفائدة: متغيرة النسبة الثابتة للبنك (Spead fixe) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) (وتبلغ حاليا قرابة 1,095 %)،
- مدّة السداد: 35 سنة منها 5,5 سنوات فترة إمهال،
- عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ،
- عمولة التعهد: 0,25 % سنويا على المبلغ الغير مسحوب من القرض.

هذا وتجدر الاشارة إلى أن نسبة الفائدة ومدة السّداد تحددها مصالح وزارة المالية المكلفة بالتصرّف في الدين العمومي حسب مستوى نسب الفائدة في السوق المالية العالمية وجدول سداد القروض الخارجية لمختلف الممولين.

5) مدّة الإنجاز:

سيتم إنجاز مكونات هذا البرنامج في الفترة المتراوحة بين 2020 ـ 2024.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت اللجنة جلسة بتاريخ 13 مارس 2020 للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

ودار نقاش أكد من خلاله جل النواب على أهمية مشروع هذا القانون ودوره في دعم التحول الرقمي وتطوير الحوكمة الالكترونية والنظم المعلوماتية بهدف تحسين الخدمات الإدارية المسداة للمواطن مؤكدين على أهمية مكونات البرنامج المقترحة خاصة في ما يتعلق بتطوير السجل الرقمي للهوية.

في حين لاحظ بعض النواب عدم انسجام بين أهداف المشروع والتمويل الموجه خاصة في ما يتعلق بتسهيل نفاذ شريحة النساء في المناطق الريفية لهذه الخدمات، وعبّروا عن تخوفهم من إمكانية توجيه هذا التمويل لدعم الميزانية. كما اعتبروا أن الشرط المضمن في الاتفاقية والمتعلق بضرورة الاعتماد في تنفيذ مثل هذه المشاريع على مكاتب دراسات أجنبية يمكن أن يضاعف من كلفة المشروع في ظل ما تزخر به البلاد تزخر من كفاءات في هذا المجال.

وأشار عدد من النواب أنّ وثيقة شرح الأسباب غير واضحة ولا تتضمن المعطيات الكافية والدقيقة حول مشروع هذا القانون. وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة أن يكون نصّ الاتفاقية المصاحب لكل مشروع قانون باللغة العربية باعتبارها اللغة الأم ومعيار من معايير السيادة الوطنية من ناحية وحتى يتسنى الاطلاع عليها والتدقيق في بنودها من قبل كافة النواب.

ولدى تطرقهم للشروط المالية للقرض، بيّن النواب أنّ هذه الشروط لا تتمتع بالدقة المطلوبة خاصة وأنّه تم التنصيص على أنّ نسبة الفائدة ومدّة السّداد يتم تحديدها من قبل مصالح وزارة المالية المكلفة بالتصرف في الدين العمومي.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسيد وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي لتقديم توضيحات حول استفسارات النواب.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 15 أفريل 2020، استمعت اللجنة إلى السيدة رئيسة ديوان وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وممثلة عن تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي تعنى بمشروع التحول الرقمي للخدمات العمومية الموجهة للمستعمل التي بيّنت أنّ الهدف من هذا البرنامج هو دعم وتطوير الحوكمة الالكترونية وتركيز النظم المعلوماتية لتحسين الخدمات الإدارية خاصة منها المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم والموجّهة بصفة مباشرة للمواطن.

كما أكدت أن البرنامج يستهدف الفئات ضعيفة الدخل والفئات الهشة (الأميين وذوي الاحتياجات الخصوصية) والنساء في المناطق الريفية قصد تسهيل نفاذهم وتمتعهم بهذه الخدمات وذلك من خلال وضع حلول مؤسساتية ورقمية للخدمات الموجهة للمستعملين باستعمال حلول تكنولوجية معلوماتية وتطوير قدرات القطاعين العام والخاص في إسداء الخدمات ودعم شبكات الاتصال في قطاعي التعليم والحيطة الاجتماعية لضمان نفاذ عادل وجودة الخدمات.

واستعرضت المعطيات المتعلقة بتمويل مكونات المشروع والتي تتلخص في ما يلي :

- حلول مؤسساتية ورقمية موجهة للمستخدمين بقيمة 16.3 مليون دولار، وذلك من خلال تحسين الفاعلية والمساءلة وتوجيه الاستعمال لتقديم خدمات الحيطة الاجتماعية بقيمة 8.5 مليون دولار وتحسين الفاعلية والمساءلة وتوجيه الاستعمال لتقديم خدمات التربية بقيمة 3.2 مليون دولار وتحسين النفاذ والجودة للجميع بقيمة 4.6 مليون دولار.

- تحسين قدرات القطاعين العام والخاص على الاستجابة لتقديم الخدمات والتأقلم معها بقيمة 41.4 مليون دولار من خلال تحسين تعريف مستعملي الخدمة وإمكانية الترابط البيني

بقيمة 10.6 مليون دولار وتحسين أداء الخدمات ومشاركة المواطنين بقيمة 1.8 مليون دولار وبناء القدرات وإدارة التغيير بقيمة 9 مليون دولار وحوافز للإصلاحات الرئيسية لمشروع التحول الرقمي للخدمات العمومية الموجهة للمستعمل بقيمة 20 مليون دولار.

- تعزيز الربط الشامل بشبكة الأنترنات في قطاعي التعليم والحيطة الاجتماعية من أجل نفاذ عادل وتحسين جودة الخدمة بقيمة 42.3 مليون دولار من خلال ربط داخلي بشبكة الإنترنت (indoor) لنشر حلول جديدة لتقديم الخدمات في المناطق ذات الربط الخارجي بشبكة الإنترنت الكافي (outdoor) بقيمة 9.7 مليون دولار والربط الداخلي والخارجي بشبكة الإنترنات (indoor et outdoor) لنشر حلول الخدمة الجديدة في المناطق التي لا يوجد بها ربط كاف بشبكة الإنترنات في الخارج بقيمة 32.6 مليون دولار.

ثم تعرضت ممثلة المشروع إلى أهم مؤشرات النتائج المتوقعة، حيث بيّنت أنها تتمثل في إحداث 69 نقطة نفاذ بالنسبة للخدمات العمومية والمساهمة في ربط 6000 مدرسة مقررة بشبكة EDUNET 10. وأفادت أن المتدخلين في الإنجاز المالي والاستخلاص بالنسبة لهذا المشروع هما البنك المركزي ووزارة المالية وتكلف وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي بالتنفيذ، علاوة على تكريس الحوكمة العامة للمشروع من خلال لجنة قيادة وحدة التصرف في المشروع ووحدة الإنجاز بوزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي ونقاط الاتصال القطاعية.

وخلال النقاش والتفاعل مع ما تم تقديمه من قبل ممثلة المشروع، اعتبر النواب أن المداخلة قدّمت كل التوضيحات والمعطيات اللازمة لفهم مكونات البرنامج وأوجه تمويله رغم ما يشوب وثيقة شرح الأسباب المصاحبة لمشروع القانون من غموض وعدم تضمنها لكل المعطيات بالدقة الكفيلة لفهم الموضوع من مختلف جوانبه.

وجدّد النواب تأكيدهم على أهمية مثل هذه المشاريع الرامية إلى مزيد دعم الحوكمة الالكترونية والرقمنة لغاية تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة في ظل ما تشهده الخدمات الإدارية من تعقيدات إدارية جراء البطء الواضح في تكريس الرقمنة الإدارية.

ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة الاعتماد على الكفاءات التونسية بمختلف الشرائح العمرية في التصرف في مثل هذه المشاريع وإنجاز الدراسات اللازمة خاصة لما تزخر به بلادنا من كفاءات في مجال الإعلامية بالخصوص.

وفي تفاعلها مع تدخلات النواب، أكدت رئيسة ديوان وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أنّه تم الاستئناس بالعديد من الكفاءات التونسية للتصرف في هذا المشروع مع الإشارة إلى أنّ

كل الصفقات العمومية المتعلقة به تتم عبر وسائل التكنولوجيات الحديثة اعتمادا على تطبيقة TUNEPS.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يومي 22 و27 أفريل 2020 للتصويت على نص مشروع القانون ولعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية المصادقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

عياض اللومي

فيصل دربال